مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: القطاع الزراعي في سورية (الخصائص، الواقع والآفاق) دراسة تحليلية
اسم الكاتب: د. فادي الخليل
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4139
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 07:38 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (31) العدد (1)2009
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (31) No. (1) 2009

القطاع الزراعي في سورية (الخصائص، الواقع والآفاق)
دراسة تحليلية

الدكتور فادي الخليل•

(تاريخ الإيداع 10 / 6 / 2008. قُبِل للنشر في 2009/2/25)

□ الملخّص □

يناقش البحث واقع القطاع الزراعي في سورية، ودراسة أهم الخصائص التي يمتاز بها والمشاكل التي يعاني منها، ويحاول الباحث من خلال دراسة تحليلية لواقع الزراعة في سورية استبيان طرق، وأساليب التسويق الزراعي في سورية، وآليات التسعير، وبالتالي يتضمن دراسة الخصائص العامة للزراعة السورية من خلال تحديد المشكلات التي تشكل عائقاً أمام تطور القطاع الزراعي من ناحية الأرض، والعمل، ورأس المال، والتنظيم، ودراسة وصفيّة لتطور الإنتاج الزراعي في سورية، وتحليل أساليب تسويق المنتجات الزراعية من خلال دراسة قطاعات التسويق، ووصف واقع تسعير المنتجات الزراعية وأسس تحديد الأسعار في القطر العربي السوري في إطار الخطة العامة للدولة.

الكلمات المفتاحية: قوة العمل الزراعية– رأس المال– الإدارة والتنظيم– الحيازات الزراعية– استيراد– تصدير– التبادل التجاري– القطاع الخاص– القطاع التعاوني– الإنتاج الزراعي.

• أستاذ مساعد – قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (31) العدد (1)2009
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (31) No. (1) 2009

The Agricultural Sector in Syria (Characteristics, Reality and Perspectives): an Analytical Study

Dr. Fadi Alkalil •

(Received 10 / 6 / 2008. Accepted 25/2/2009)

□ ABSTRACT □

The research discusses the reality of the agricultural sector in Syria and examines its most important advantages along with the problems affecting them. The researcher attempts through an analysis of the reality of Agriculture in Syria to examine the ways and means of agricultural marketing and pricing mechanisms; consequently, he studies the characteristics of the Syrian agriculture through the identification of problems which act as impediments to the development of the agricultural sector in terms of land, labor, capital, management. The research also includes a descriptive study of the evolution of agricultural production in Syria, and an analysis of the marketing of agricultural products through the marketing sectors, describing the reality of the pricing of agricultural products and the foundations for fixing prices in the Syrian Arab Republic in the framework of the general plan State.

Key Words: Agricultural labour force, Capital, Administration and Management, Agricultural holdings, Import, Export, Trade, Private sector, The cooperative sector, Agricultural production.

.

• **Associate Professor at the Department of Economics Faculty, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

تعد الموارد الطبيعية الزراعية من أهم العناصر التي تحتاج للبحث والدراسة والاهتمام، وذلك بعد أن بدأت تتفاقم أزمة الغذاء في العالم، وأصبحت الموارد الزراعية من أهم وأقوى الأسلحة التي تستعملها الدول المنتجة ضد الدول غير المنتجة للغذاء، وبالقدر الذي يكفي شعوب هذه الدول.

ومما يعرف عن قطرنا العربي السوري أنه قطر زراعي تحتل فيه الزراعة مكانة مهمة منذ القدم، كما يعتقد أنه الموطن الأصلي لزراعة الحبوب، وهو حتى الآن تعتلي فيه الزراعة بقية القطاعات الاقتصادية، وهذا ما يبدو جلياً في أمور ثلاثة هي:

1. إسهام الزراعة في الدخل القومي والناتج المحلي الصافي.
2. نصيبها من القوى العاملة في القطر.
3. حصتها في الصادرات والتي بلغت في العام 2007 ما يقارب (15%) من قيمة الصادرات [1].

فعلى الرغم من أن إسهام الزراعة في تكوين الدخل القومي يتجه نحو الانخفاض، فهي ما تزال عالية، وتتراوح بين (20–22%) تبعاً لحالة المواسم الزراعية. وكذلك بالنسبة لإسهامها في مجمل الناتج المحلي، حيث بلغت هذه الإسهامات حسب الأسعار الثابتة لعام 2000 (22%) من مجمل الناتج، ثم انخفضت في عامي 2005–2006 إلى (20%) و(21%) على التوالي [1].

أهمية البحث وأهدافه:

يستمد البحث أهميته من أهمية القطاع الزراعي في سورية، والدور الذي يشغله في تحقيق الأمن الغذائي ومكانته في السياسة العامة للدولة، ويركز البحث على دراسة الخصائص العامة للزراعة في سورية، وبالتالي استقراء أهم المشكلات التي يواجهها القطاع الزراعي، وبالتالي يهدف البحث إلى دراسة واقع الإنتاج الزراعي وتطوره في سورية، ودراسة طرق تسويق المنتجات الزراعية وآليات تسعيرها.

طريقة البحث ومواده:

يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع المعلومات وتحليلها، حيث تم الاعتماد على أرقام المجموعة الإحصائية في سورية، والتقارير الاقتصادية العربية، والنشرات الدورية، وتحليلها لاستقراء واقع القطاع الزراعي في سورية ومحاولة التنبؤ بآفاقه المستقبلية.

وبناء عليه سيتناول البحث النقاط التالية:

1. الخصائص العامة للزراعة السورية.
2. تطور الإنتاج الزراعي في سورية.
3. تسويق المنتجات الزراعية وأسعارها.

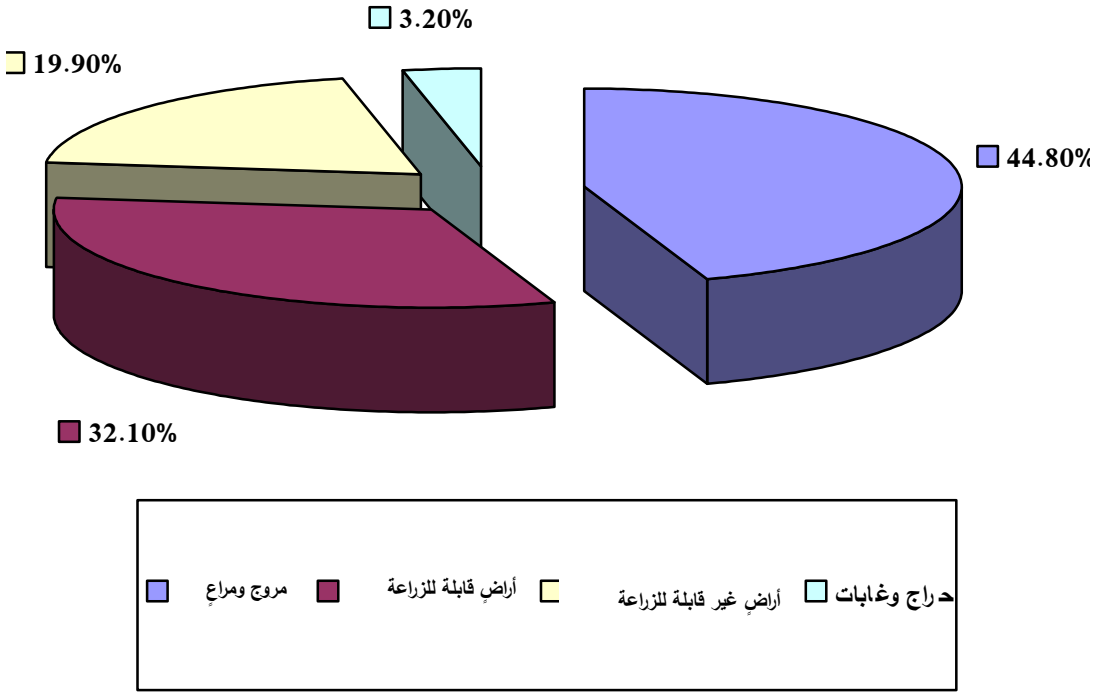
النتائج والمناقشة:

أولاً. الخصائص العامة للزراعة السورية:

على الرغم من أهمية الزراعة في سورية، فهي لا تزال زراعة بدائية في معظمها، وتتصف بمجموعة من الخصائص التي سنقسمها إلى أربع مجموعات حسب عوامل الإنتاج، وهي كالتالي:

1. خصائص الأرض:

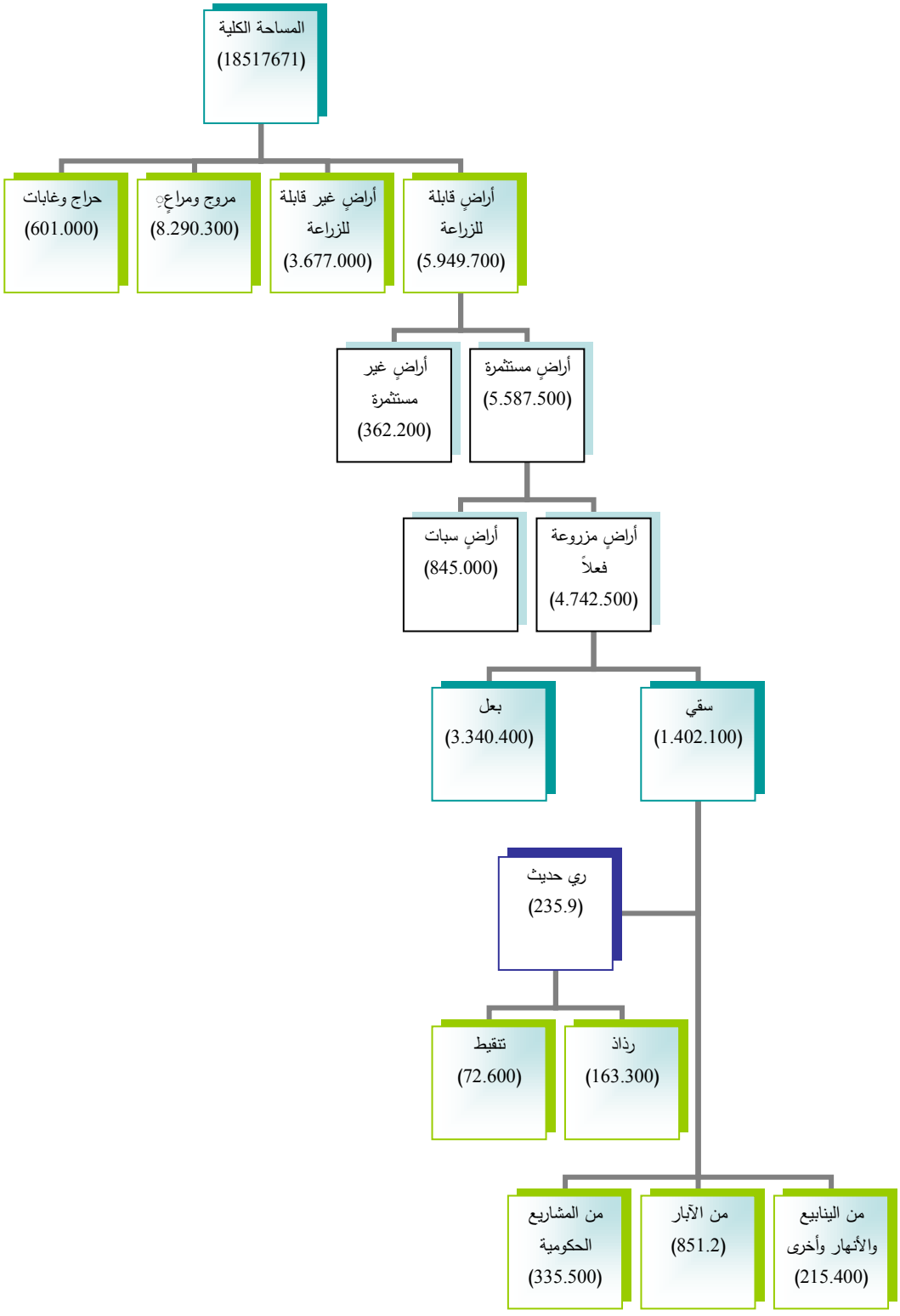
تعد من أهم هذه الخصائص ضيق المساحة المزروعة، حيث تبلغ المساحة الإجمالية للقطر العربي السوري (18.518) مليون هكتار، وهي تقسم إلى أراض منبسطة وتشكل (80%) من هذه المساحة، وأراض هضابية ووديان (15%)، وجبال ومرتفعات (5%). لذلك تبدو إمكانية التوسع والاستغلال الزراعي واضحة في الأماكن المنبسطة فقط. أما التوزيع العام للمساحات عام 2006 فقد كان على الشكل التالي:



الشكل رقم (1): التوزيع العام للمساحات في سوريا للعام 2006 / (%)

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء. *المجموعة الإحصائية*، 2007

إذاً يمكن أن نستنتج أن المساحة القابلة للزراعة تشكل (32.1%) فقط من إجمالي المساحة، أما البقية فهي موزعة على أراض غير قابلة للزراعة ومراع ومروج وحراج. لذلك علينا أن نزيد المساحة المستثمرة على حساب المساحات غير المستثمرة بوسائل الاستصلاح المختلفة. كما أن هذه المساحة الصالحة للزراعة لا تستغل جميعها، حيث بلغ المستثمر منها (93.9%) فقط، إذ تشكل البقية أراضي غير مستثمرة، ويتم توزيعها على الشكل التالي:



المخطط رقم (1): توزيع الأراضي في سورية (2006)/هكتار

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعة الإحصائية في سورية لعام 2007، المكتب المركزي للإحصاء

وهكذا نلاحظ أن نسبة الأراضي المزروعة لا تتجاوز في أحسن الأحوال (25.6%) من المساحة الإجمالية للقطر، في حين تتدنى في سنوات الشح إلى أقل من ذلك، كما نلاحظ أن نسبة الأراضي التي تستخدم الري الحديث لا تتجاوز (16.8%) من الأراضي المسقية.

أما الخاصية الثانية فهي اعتمادها على العوامل الجوية. فالزراعة السورية تتصف بأنها زراعة بعلية حيث لا تتجاوز الأراضي المروية فيها (29.6%) من الأراضي المزروعة فعلاً، وبالتالي تعتمد كثيراً على مياه الأمطار وهذا ما كان سبباً في تقلبات الناتج الزراعي بين سنة وأخرى، وهو ما سنبحثه بشكل مفصل لاحقاً. ولا يمكننا تلافي هذه التقلبات إلا بالاعتماد على الزراعة المروية بأفضل طرقها، إذ وجدت طرق حديثة للري (بالرذاذ أو بالتنقيط) بإمكانها توفير كميات كبيرة من المياه اللازمة للهكتار الواحد وبالتالي زيادة المساحة المروية من نفس المصادر المتاحة للمياه.

والخاصية الثالثة من خصائص الأرض مواجهتها لمشكلة التصحر. ويقصد بالتصحر اختلال التوازن الطبيعي الذي يؤدي إلى انخفاض إنتاجية الأرض أو فقدانها نهائياً وذلك لأسباب بشرية أو بيئية مختلفة، ومن أهمها:

1. الجفاف: وهي من أهم مسببات التصحر، حيث إن (60%) من أراضي القطر تتلقى أمطاراً دون مستوى الزراعات الاقتصادية، بالإضافة إلى سوء توزع هطول الأمطار في القطر حيث يهطل نصف المعدل السنوي بمدة لا تتجاوز الأسبوع، وهذا ما يؤدي إلى ضرر كبير بالتربة والنباتات، وتحاول الدولة السيطرة على هذه المشكلة بإنشاء السدود الكبيرة والصغيرة والموزعة على أنحاء القطر، والتي بلغ عددها (83) سداً تخزينياً في العام 2006 منها سد واحد كبير ، (4) سدود متوسطة، (78) سداً سطحياً تروي ما يقارب من (335.5) ألف هكتار لكنها طبعاً غير كافية حتى الآن [2].

2. الرعي الجائر والمبكر: حيث إنها لا تسمح للنباتات بأخذ الوقت الكافي للنمو، وتكوين البذور، وتشكيل المجموع الجذري القوي الذي يمكنها من الاستمرار والبقاء، كذلك الحمولة الكبيرة من القطعان في وحدة المساحة تسبب تدهور الغطاء النباتي وزواله.

3. الاحتطاب: وهي قلع الشجيرات الرعوية والنباتات الدائمة لاستثمارها مصدراً للطاقة، مما يؤدي إلى تدهور الغطاء النباتي، ويعرض التربة للانجراف.

4. التملح: تعد من أحدث المشكلات الزراعية التي تواجه الزراعة في سورية، وتنشأ من سوء استغلال الموارد المائية وخاصة في المناطق التي تتوافر فيها مصادر الري، حيث يرتفع مستوى الماء في الأرض مؤدياً إلى خروج مساحات كبيرة من الاستثمار بارتفاع نسبة ملوحة التربة، وكذلك في ماء الأراضي.

5. الانجراف: حيث يؤدي الهطول المطري الغزير إلى انجراف التربة في المناطق المنحدرة والمعراة من النباتات. ويمكن السيطرة على هذه المشكلة من خلال استصلاح الأراضي المنحدرة بإقامة المدرجات، وعمليات التسوية المختلفة.

6. التعدي على المناطق الحراجية: تحدث في مناطق الغابات ذات التربة الخصبة، إذ يلجأ المزارعون إلى قطع النباتات، أو حرقها لتحويلها إلى مناطق زراعية، مما يؤدي إلى الإضرار بها.

7. استغلال المياه الجوفية: وتنتج عن الاستغلال الجائر لموارد المياه الجوفية كما في مناطق السلمية، جيرود، حوض القلمون العلوي، وحوض البليخ. وهذا ما أدى إلى استنزافها مع إحداث كوارث اجتماعية كبيرة أدت إلى خروج مساحات كبيرة من الاستثمار، وبالتالي زيادة المناطق المتصحرة.

8. الغدق والغمر السنوي بالمياه: وهي مشكلة محدودة بالمناطق ذات مستوى المياه المرتفع، وتنتج عن سوء استغلال الموارد المائية وخاصة في الشتاء، ويمكن معالجة هذه المشكلة بالحلول الهندسية.

9.التعدي على البادية: حيث يحاول بعض الفلاحين في السنوات غزيرة الأمطار التعدي على البادية بفلاحتها قصد استثمارها، وهذا يؤدي إلى خلع الغطاء النباتي الطبيعي عنها، وبالتالي خروج مساحات كبيرة من المراعي وزيادة زحف التصحر.

10. تدهور خصوبة الأرض: وهي نتيجة لسوء تطبيق الدورة الزراعية.

تعد هذه المشكلات العشرة من أهم مشكلات الأرض للزراعة السورية ومن أهم ميزاتها.

2. خصائص العمل:

على الرغم من الانخفاض المستمر لعدد المشتغلين في القطاع الزراعي لا يزال يتمتع بوزن نسبي لا بأس به بالنسبة لغيره من القطاعات، فقد كان المشتغلون في الزراعة عام 1971 يشكلون (56%) من مجموع القوى العاملة في القطر، ثم تراجع العدد إلى (39%) عام 1980، وعاد فانخفض في عام 1986 حتى (31.8%) واستمر الانخفاض حتى (25.7%) عام 2005 مع العلم أن الزراعة تشكل مورد عيش أكثر من (51%) من السكان في القطر، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (1):

الجدول رقم (1): نسبة المشتغلين في الزراعة في سورية من مجموع القوى العاملة للأعوام (1971–2005)/الواحدة (%)

السنة	1971	1980	1986	1995	2000	2001	2002	2003	2004	2005
النسبة	56.2	39	31.8	30.5	28	27.5	27.1	26.6	26.2	25.7

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء. *المجموعة الإحصائية*، 1986؛ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2005

وتتجلى خصائص العمل بمشكلات العاملين في الزراعة، ومن أهم هذه المشكلات تدني المستوى التأهيلي والتدريبي لقوة العمل الزراعية، حيث بلغت قوة العمل في قطاع الزراعة عام 2005 (25.7%) من إجمالي قوة العمل في القطر، وبلغت نسبة المشتغلين بالزراعة (95%) من قوة العمل في قطاع الزراعة مما يدل أن نسبة البطالة الظاهرة متدنية في الزراعة [2]، إلا أنها تخفي وراءها ظاهرة البطالة المقنعة وخاصة ظاهرة البطالة الموسمية. هذا من حيث الكمية، أما من حيث نوعية اليد العاملة فهي تعاني عدداً من المشاكل أهمها:

1.انتشار الأمية في معظم مناطق الريف.

2.جهل معظم المزارعين بأصول الزراعة الحديثة، حيث تسود الطرق التقليدية القديمة في معظم الأراضي الزراعية في القطر.

3.ضعف جهاز الإرشاد الزراعي وانعدامه في بعض مناطق الإنتاج.

4.قلة عدد الفنيين وسوء توزعهم في مناطق الإنتاج الزراعي [3].

أما المشكلة الثانية والمهمة من مشكلات أو خصائص قوة العمل فهي مسألة الهجرة، حيث يلاحظ في إحصائيات الأعوام (1995–2005) أن نسبة الزيادة في مجموع القوة البشرية كانت (32.8%) من عدد السكان، بينما نسبة الزيادة في مجموع القوة البشرية الزراعية بلغت (10.8%) فقط، وهذا يدل على تناقص قوة العمل الزراعية [4]. ويفسر ذلك بموضوع الهجرة المتزايدة لسكان الريف إلى المراكز الحضرية وخصوصاً العناصر المثقفة منها، مما يحرم الريف والزراعة من قوة العمل المؤهلة واللازمة للعمليات الزراعية.

3. خصائص رأس المال:

من أهم هذه الخصائص ضعف المكننة، حيث لا تزال الأساليب السائدة في سورية هي الأساليب التقليدية ذات الإنتاجية المنخفضة نسبياً. فالمكننة الزراعية التي تساعد على توفير الوقت والجهد الإنساني وتسهم في توسيع الرقعة الزراعية في المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة، وفي رفع إنتاجية العمل، لا تزال محدودة ودون المستوى المطلوب، وهذا ما يبدو جلياً من خلال الجدول التالي الذي يبين نسبة عدد الجرارات والحصادات إلى الأراضي الزراعية والسكان الزراعيين عام 2006:

الجدول رقم (2): نسبة عدد الجرارات والحصادات إلى الأراضي الزراعية والسكان الزراعيين عام (2006)

عدد السكان الزراعيين (ألف ساكن)	المساحة (ألف هكتار)	عدد الجرارات	عدد الحصادات	جرار/ألف ساكن	حصادة/ألف ساكن	جرار/ألف هكتار	حصادة/ألف هكتار
4808	5950	107946	5724	22.5	1.2	18.1	1

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء. *المجموعة الإحصائية*، 2007؛ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2007

يتضح من الجدول أن عدد الجرارات المستخدمة لكل ألف ساكن بلغت عام 2006 (22.5) جرار بينما تزيد هذه النسبة في الدول المتقدمة لتتجاوز (130) جرار لكل ألف ساكن زراعي [5]، وكذلك الأمر بالنسبة للحصادات وسائر أنواع الآلات والمعدات الزراعية، مما يسهم في انخفاض إنتاجية العامل في القطاع الزراعي الذي سيقود حتماً إلى إعاقة نمو الإنتاج الزراعي وبالتالي إعاقة خطط التنمية في القطر.

الجدول رقم (3): نسبة عدد هدد الآلات المستخدمة بالزراعة (2002-2006)/العدد بالواحدة

السنوات	الجرارات		مضخات بمحرك لرفع المياه	المحاريث الحديثة	المبذر	الحصادات والدراسات	الدراسات الثابتة	عدد المرشات لمكافحة الحشرات		عدد آلات التعفير	
	أقل من 50 حصان	50 حصان فأكثر						بالمحركات	باليد	بالمحركات	باليد
2002	34545	69091	170729	95555	15260	4786	4842	36630	60821	524	8732
2003	34742	68884	188699	110900	17209	5249	4829	31499	67220	520	8295
2004	34982	69601	184998	111943	17828	5335	4816	31316	67904	530	8139
2005	36224	69907	205481	113624	18669	5651	4831	31973	69734	624	8287
2006	37189	70757	217731	113779	19933	5724	4717	32085	72477	619	8343

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء. *المجموعة الإحصائية*، 2007

يظهر من الجدول ما يلي:

1. تزايد عدد الجرارات بشكل ملحوظ.

2.تزايد ملموس لكن متفاوت في أعداد الآلات الزراعية الأخرى.

أي أنه يوجد اتجاه متصاعد نحو إدخال المكننة في العمليات الزراعية، لكنها تبقى دون المستوى المطلوب إذا ما قورنت بالمتوسط العالمي للآلات الزراعية المستخدمة. كما أن هذه الأرقام مضخمة لعدم تنزيل الآلات المستهلكة، والتي إذا ما نزلت فإن المعدل سينخفض جداً. بالإضافة إلى أن عدداً كبيراً من الجرارات في القطر تستخدم لأغراض النقل دون الأعمال الزراعية مما يوسع النقص في الآلات الزراعية ويدل بشكل واضح على ضعف المكننة في العمليات الزراعية والتي يمكن أن نعزوها لعدة أسباب منها:

1. صغر الحيازات وعدم المقدرة على استخدام المكننة الزراعية فيها.

2. غلاء الآليات، وعدم توافر المقدرة لدى الفلاح لشرائها.

3. عدم توافر الكوادر الفنية المناسبة لتشغيلها وصيانتها.

لذلك حتى يتغلب القطر على هذه العقبات كان لا بد له من إيلاء مسألة المكننة أهمية كبرى من خلال:

1.تشجيع التعاون الإنتاجي لتوسيع الحيازات، وزيادة إمكانية إدخال المكننة.

2.توسيع رقعة مزارع الدولة ومكننتها.

3.توسيع الكادر الفني الضروري واللازم لخدمة أراضي المزارعين الصغار.

3. خصائص الإدارة والتنظيم:

تعد خاصة تشتت الحيازات الزراعية من أهم خصائص إدارة وتنظيم العمل الزراعي في سورية وأكثرها تأثيراً، وهذا ما يتضح من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4): عدد الحائزين الزراعيين ومتوسط حجم الحيازة الزراعية للأعوام (1970، 1981، 1994، 2004)/المساحة بالدونم

عدد الحائزين الزراعيين				متوسط حجم الحيازة					
				أراضي قابلة للزراعة			أراضي غير قابلة للزراعة			إجمالي المساحة			
1970	1981	1994	2004	1981	1994	2004	1981	1994	2004	1981	1994	2004
527899	485501	613657	660371	111.5	75.9	83.2	6.2	5.5	0.9	117.7	84.9	84.7

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء. *المجموعة الإحصائية*، 2007

نلاحظ من هذا الجدول أن متوسط حجم الحيازة في تناقص وهذا يعود لزيادة عدد الحائزين الزراعيين، وبالتالي تمثل الملكية الصغيرة والمتوسطة الشكل الأكثر شيوعاً في الإنتاج الزراعي. وبذلك أصبحت الملكية الزراعية أقل تمركزاً مما كانت عليه قبل تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي الذي نص على ألا تزيد الأرض الممنوحة للعائلة الفلاحية المنتفعة عن مساحة تتراوح بين (8) هكتار سقي و(30–45) هكتار بعل، إلا أنه بالتطبيق العملي وبهدف توزيع الأراضي الزراعية على أكبر عدد ممكن من العائلات الفلاحية كان ما حصلت عليه العائلة الواحدة أقل من ذلك بكثير الأمر الذي أسهم في أن يكون وسطي حجم الحيازة (8.3) هكتاراً فقط. وبالنظر إلى الواقع فإن هذه الحيازات تتصف بأنها مشتتة بعيدة عن بعضها بعض، وفي ظل سيادة شكل الإنتاج الصغير تظهر العديد من المشكلات أهمها:

1.إن تبعثر الملكيات يلازمه تبعثر آخر في ملكية وسائل الإنتاج الأخرى وقوة العمل الاجتماعي في الزراعة.

2.إن تفتت الملكية لا يساعد في استخدام التقنية الحديثة في الإنتاج الزراعي.

3.من المعلوم أن ما يتصف به الإنتاج الصغير بصفة عامة هو تقليص إمكانية التراكم كنتيجة طبيعية لانخفاض مستوى إنتاجية العمل، فضلاً عن قصور التمويل الذاتي والبحث عن مصادر التمويل مهما اختلفت أشكالها بدءاً من الاعتماد على رأس المال الربوي، وانتهاءً بالقروض المصرفية.

4.إن محدودية الطاقة الإنتاجية في ظل الإنتاج الصغير لا تنسجم مع تزايد معدل النمو السكاني، وتزايد الحاجات الاستهلاكية للسكان، ومن ناحية أخرى فإن هذه المحدودية لا تستطيع أن تساير متطلبات القطاع الصناعي والقطاعات الإنتاجية الأخرى من المواد الأولية.

5.إن انخفاض إنتاجية العمل الزراعي في الإنتاج الصغير تضعف إمكانيات القطر على التصدير من المنتجات الزراعية، بل تدفع أحياناً وكما هو الحال فعلاً إلى ضرورة استيراد المواد الغذائية على حساب استيراد المنتجات اللازمة للتنمية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (5): قيمة التبادل التجاري للسلع الزراعية ونسبتها لإجمالي التبادل عام 2006

نوع التبادل	القيمة (ألف ليرة سورية)	النسبة المئوية
استيراد	29045208	5.5
تصدير	14412363	6.4

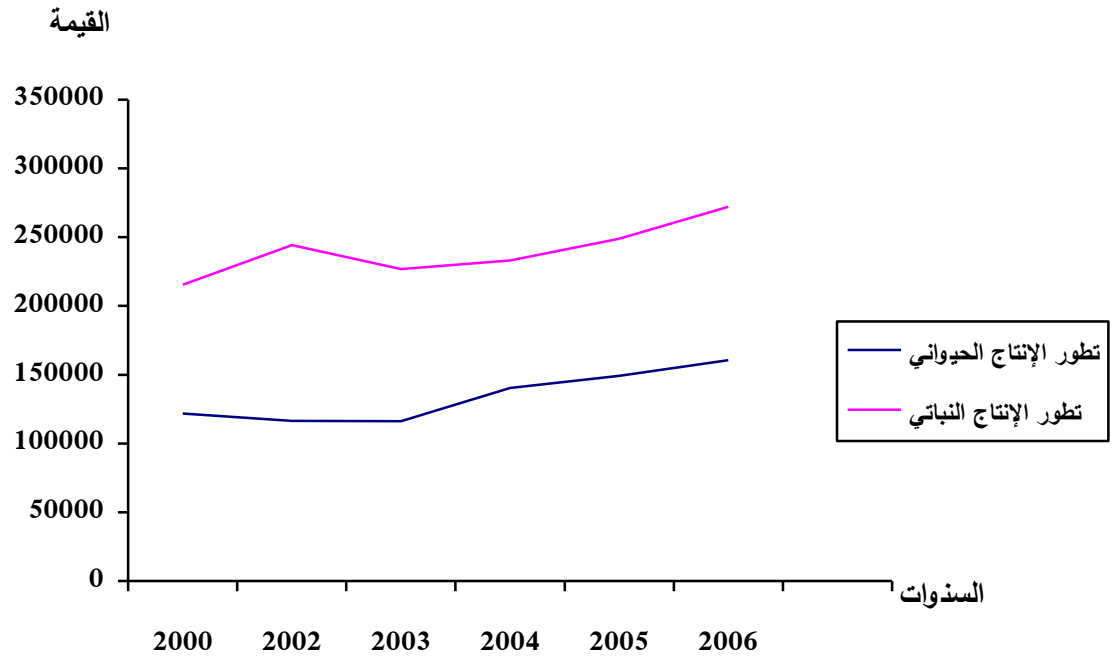
المصدر: المكتب المركزي للإحصاء. *المجموعة الإحصائية*، 2007

أما الخاصة الثانية فهي سيطرة القطاع الخاص على هذه الحيازات، حيث تتوزع أشكال الاستثمار الزراعي في سورية بين استثمار حكومي يتمثل بمزارع الدولة ومنشآتها الحكومية، وبين استثمار تعاوني واستثمار خاص. وكما هو معروف فالاستثمار الخاص مازال هو الشكل الرابح فيها، فقد بلغت نسبة إسهامه في إجمالي المساحة المحصولية (59.2%) في العام 2006، بينما كانت نسبة إسهام القطاع التعاوني لنفس العام (40.7%)، أما نسبة إسهام القطاع الحكومي فقد تناقصت تدريجياً حتى وصلت إلى (0.02%) العام 2006 [1]. وبالنسبة للمحاصيل الرئيسة (قمح، شعير، قطن، شوندر سكري) فتصل نسبة إسهام القطاع الخاص إلى ثلثي إجمالي الناتج، أما التعاوني فهي تتراوح بين الثلث والنصف من إجمالي الناتج، وبالتالي فإن القطاع الخاص مازال هو المسيطر على الزراعة، وهو الذي يحدد طريقة تطور الزراعة في سورية. أما القطاع العام (القطاع الوحيد الذي يمتلك حيازات كبيرة يمكنها أن تعتمد المكننة الزراعية وتطبيق الدورات الزراعية المناسبة) فمعظم أراضيه حلت ووزعت على الفلاحين– كما بينا سابقاً– وحتى إن بعضه أصبح لا يمتلك حيازة موحدة كبيرة، وإنما توزعت أراضيه إلى قطع متعددة متباعدة عن بعضها بعض. أما القطاع التعاوني فتغلب عليه الجمعيات متعددة الخدمات، وقلما تستفيد من مزايا الحيازات الكبيرة، لأن ملكية الآلات الزراعية بغالبيتها تعود إلى أعضاء الجمعيات، وليس للجمعيات ذاتها، مما يجعل الاستفادة منها محدودة.

وهكذا، ومع تزايد سيطرة القطاع الخاص الذي تتناثر ملكياته هنا وهناك، فإن إدخال الآلة والتقنيات يصبح صعباً جداً لعدم التمكن من تشغيلها في المساحات الصغيرة، بالإضافة إلى عدم المقدرة على دفع أثمانها. وكذلك تشتت جهود المزارعين يؤدي حتماً إلى ضعف التعاون بينهم، وضياع نسبة كبيرة من الأراضي كأسيجة وممرات وأقنية صرف وري. والأهم من هذا كله هو ضعف سيطرة الدولة على مثل هذه المزارع الصغيرة الكثيرة العدد، مما يضعف احتمالات تطبيق الخطط الموضوعة لها، واختلاف نتائج عملها، وهذا ما يترتب عليه حتماً ضعف التنظيم في النشاط الزراعي، وغياب الإدارة العلمية الحديثة، وهكذا يزداد الهدر في الإمكانات البشرية والمادية مما يبقي على تخلف الزراعة في القطر.

ثانياً. تطور الإنتاج الزراعي في سورية:

يقسم الإنتاج الزراعي في سورية حسب إحصاءات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي إلى قسمين رئيسين: الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني. وتولي الدولة اهتماماً كبيراً للإنتاج النباتي، حيث تعده الركيزة الأساسية للتنمية، من حيث كونه مصدر الغذاء، ومورداً للمواد الأولية للصناعة، ومصدراً للعملات الصعبة. إلا أنها بدأت أيضاً بالاهتمام بالإنتاج الحيواني، وأخذت تولي عناية واسعة له حيث إنه أكثر استقراراً، ولكن تبقى نسبة إسهامه بالنسبة لمجمل الناتج الزراعي في حالة تذبذب صعوداً وهبوطاً وذلك بسبب استقراره من جهة، وتقلب الإنتاج النباتي المرتبط بالأحوال الجوية من جهة أخرى، لكنها على أية حال تميل نحو التزايد كما يظهر في المخطط البياني التالي:



المخطط رقم(1): تطور الإنتاج النباتي والحيواني بأسعار 2000 الثابتة/ مليون ليرة سورية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعة الإحصائية في سورية لعام 2007، المكتب المركزي للإحصاء؛ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007

1. الإنتاج النباتي:

ويقسم إلى ست مجموعات هي: (الحبوب، البقول، الخضار، المحاصيل الصناعية، الفاكهة ومزروعات أخر). تختلف كمية إنتاج كل نوع من هذه المحاصيل من عام لآخر وذلك لأسباب عديدة، أهمها تغير المساحات المخصصة لكل منها (سواء تطبيقاً للدورات الزراعية أو انجذاباً نحو تغيرات الأسعار)، وكذلك اعتماد معظمها على مياه الأمطار وارتباط إنتاجها بالمناخ والطبيعة. ويدل الجدول التالي على تطور الرقم القياسي لكل مجموعة من المجموعات السابقة خلال ست سنوات يعد فيها عام 2000 هو سنة الأساس:

الجدول رقم (6): الأرقام القياسية للإنتاج النباتي (2000-2006)/2000 = 100

المجموعات	2000	2002	2003	2004	2005	2006
الحبوب	100	192	206	159	178	214
البقول	100	176	199	157	183	203
الخضار	100	130	132	142	145	143
محاصيل صناعية	100	99	87	98	100	77
الفاكهة	100	102	83	101	89	126
مزروعات أخر	100	110	102	114	125	128
مجمل الإنتاج النباتي	100	132	129	124	130	143

المصدر: مديرية الحسابات القومية. *النشرة السنوية*، دمشق، 2007

يبدو من الجدول أن مجمل الإنتاج النباتي في حالة استقرار نسبي، لكنه يتذبذب هبوطاً وصعوداً خاصة في الزراعات البعلية، أما بالنسبة للحبوب والبقول فهناك تفاوت ملحوظ في إنتاجها على الرغم من الثبات التقريبي للمساحة المزروعة بهذين المحصولين، وبصورة عامة هناك تزايد ملحوظ في مجمل الإنتاج الزراعي.

2. الإنتاج الحيواني:

تقسم الثروة الحيوانية حسب إحصائيات وزارة الزراعة إلى قسمين رئيسين:

1. قطيع تسمين: وهو ما يربى للاستفادة من لحمه وجلده، ويمكن أن يضم بشكل عام لحوم المواشي والدواجن والأسماك.

2. القطيع الأساسي أو قطيع الإنتاج: وهو ما يربى للاستفادة من نواتجه المختلفة كالحليب ومشتقاته، الصوف، البيض، العسل،.....

ويمكن أن نلاحظ تطور إنتاج اللحوم من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (7): تطور إنتاج اللحوم في سورية للأعوام (2002-2006)

السنوات	اللحوم الحيوانية (ألف رأس)	لحوم الدواجن (طن)	لحوم الأسماك (طن)
2002	1794	123188	15166
2003	1766	159429	16128
2004	2501	170373	17087
2005	5133	162062	16980
2006	4897	173582	17166

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعة الإحصائية في سورية لعام 2007، المكتب المركزي للإحصاء

ويلاحظ من الجدول أن معدل الزيادة في إنتاج اللحوم ثابت تقريباً، وهذا ما يميز الإنتاج الحيواني بشكل عام. أما بالنسبة لتطور الإنتاج الحيواني فيمكننا التعرف عليه من خلال الأرقام القياسية لخمس سنوات مع الأخذ بالحسبان أن عام 2000 سنة أساس:

الجدول رقم (8): الأرقام القياسية للإنتاج الحيواني (2000-2006)/2000 = 100

المجموعات	2000	2002	2003	2004	2005	2006
الحليب ومشتقاته	100	107	113	134	162	158
تكاثر الحيوان	100	96	94	99	108	112
البيض	100	130	136	157	122	148
الصوف والشعير وشرانق الحرير	100	87	93	124	132	145
منتجات أخرى	100	118	116	128	127	125
مجمل الإنتاج الحيواني	100	101	102	114	125	128

المصدر: مديرية الحسابات القومية. *النشرة السنوية*، دمشق، 2007

يلاحظ من الجدول الزيادة المطردة في مجمل الإنتاج الحيواني، مع تراجع بسيط في بعض السنوات وذلك بسبب قلة الأمطار وخاصة في المراعي والبادية. وبشكل عام يعد هذا التزايد بطيئاً وأحياناً ثابتاً ومتناقصاً، ويعود هذا الضعف في الإنتاجية الحيوانية لأسباب عديدة منها:

1.نقص العليقة العلفية.

2.ضعف الخدمات الصحية الحيوانية والرعاية البيطرية.

3.ضعف وعي المزارعين بأعمال الرعاية والصحة.

ولهذا فإنه من الضروري تأمين المزارع الحكومية النموذجية لإرشاد الفلاحين على الطرق الحديثة في تربية المواشي والدواجن بالشكل الأمثل، واستخدام احدث الأساليب الضرورية لزيادة أعدادها وإنتاجها.

ثالثاً. تسويق المنتجات الزراعية وأسعارها:

1. قطاعات التسويق:

عندما تدخل المنتجات الزراعية مرحلة التسويق يمكن أن تسير في ثلاث قنوات:

1.طريق السوق الرأسمالية بأنواعها الحرة والمراقبة والسوداء.

2.طريق التسويق الحكومي.

3.طريق التسويق التعاوني.

تتحكم الدولة حالياً بتسويق وتسعير ما لا يقل عن نصف الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني، مثل: (القطن، الشوندر، القمح، الشعير)، أي المواد القابلة للحفظ. وتسوق المؤسسة العامة الاستهلاكية اللحم والفروج، وكذلك يتولى اتحاد الصناعات الغذائية تأمين حاجته من الخضار والفواكه لصنع الكونسروة من المنتجين، وتخضع جميعها هنا إلى نظام التسعير الحكومي. أما النصف الثاني من مجموع السلع الزراعية فهي تخضع لمشيئة السوق والتجار. وبالنسبة للتسويق التعاوني ممثلاً بالاتحاد العام للفلاحين فدوره الآن مكمل للتسويق الحكومي، ويمكن أن يشغل دوراً فعالاً وأكثر فائدة للمنتجين والمستهلكين عندما يقوم بافتتاح مراكز شراء بالجملة لاستلام محاصيل أعضائه التعاونيين على الأقل، وافتتاح عدد متزايد من المراكز لبيع هذه المواد بالمفرق على المواطنين والمستهلكين.

أما في قنوات التسويق الرأسمالي فيمر القسم الأعظم من سلع الخضار والفواكه والمنتجات الحيوانية. وتتدخل الدولة لتحديد الأسعار حتى بالنسبة للمواد التي يتولى تسويقها القطاع الخاص، ولكن كثيراً ما يتم تطبيق نظام التسعير على المنتجين دون التجار الذين يتخلصون من الرقابة بوسائل شتى.

2. أساليب تسويق المنتجات الزراعية:

ويمكن أن تكون بأشكال عديدة منها:

أ- منتج- مؤسسة التسويق (حالة الإنتاج الكبير): حيث تبرم مؤسسات القطاع العام عقوداً مع الفلاحين تحدد فيها الأسعار سلفاً. ولكن ما لوحظ عند التطبيق هو التزام الفلاحين بالعقود عندما تكون الأسعار أعلى من أسعار السوق، أما في الحالة المعاكسة فهم يحجمون عن تنفيذ هذه العقود المبرمة.

ب- منتج- جمعية تعاونية- مؤسسة التسويق: ويلقى هذا الأسلوب دعماً كبيراً من الحكومة، إلا أن الفلاحين كثيراً ما يتهربون من التسليم لأسباب عديدة مثل:

- التهرب من تسديد القروض التي اقترضوها من الجمعية.
- تخوفه من حجز الجمعية لاستحقاقه عندما تكون مدينة (على مبدأ التضامن).
- نخوفه من التأخير في الدفع.
- ضعف وعي الفلاح وخصوصاً القائم بأعمال الجمعية.

ج- منتج- تاجر- مؤسسة التسويق: وهو الأسلوب الغالب، وذلك للأسباب التالية:

- التهرب من تسديد الديون.
- التخوف من التعامل مع الدولة، وتعقيدات العمل من قبل بعض الموظفين.
- الرغبة بالحصول على القيمة الفورية والنقدية.
- نتيجة لضعف الشبكة المصرفية ينتشر أسلوب البيع للتاجر الوسيط على الموسم، أي يعطيه إنتاجه كسداد لدين سابق.

وبالتالي فالمستفيد الرئيس هو التاجر الوسيط الذي يتحكم بالسعر الذي يريد، فهو يلتزم بأسعار التموين عند الشراء ويتناساها عند البيع. لذلك، ونظراً لصغر الحيازات الزراعية وقلة إنتاجها فإن الأساس الأكثر ملاءمة حالياً هو دعم جمعيات التسويق التعاونية، والتوسع في تأسيسها وتوفير جميع مستلزماتها، ومحاسبة المسيئين لعملها. فالتسويق التعاوني الناجح هو المفضل لزيادة دخل المنتج وحماية المستهلك، كما يؤمن للدولة فوائض تستطيع بها تنمية الزراعة، ومن ثم تحقيق التنمية الشاملة ككل من خلال آلية الأسعار التي يمكن التحكم بها من خلال التسويق التعاوني.

3. أسعار المنتجات الزراعية:

يخضع التسعير- وخصوصاً في قنوات التسويق الرأسمالي- إلى قانون العرض والطلب الذي تنعكس مساوئه في المجال الزراعي على المنتج بالدرجة الأولى وعلى المستهلك بالدرجة الثانية. أما الحلقات الوسيطة بينهما، فتأثرها يكون أقل بكثير، فتاجر الجملة وتاجر المفرق يؤمنان أرباحهما بإضافة نسبة إلى أسعار الشراء.

إلا أن قانون السوق في القطر العربي السوري ليس صافياً بالأحوال العادية، فغالباً ما كانت الدولة تتدخل في السوق، فما لا يتحدد سعره مركزياً من المواد الزراعية من قبل المجلس الزراعي الأعلى أو وزارة الاقتصاد والتجارة، تتناوله لجان مشكلة لهذه الغاية في كل محافظة تتمثل فيها مديرية التموين ومديرية الزراعة وشركة الخضار واتحاد الفلاحين وفرع الحزب، وتقوم هذه اللجان أسبوعياً على الأقل بوضع تسعيرة للمواد الزراعية تتضمن حداً أعلى لا يجوز تجاوزه لحماية المستهلك، بينما لا تتضمن حداً أدنى لحماية المنتج.

السمسار ينال في سوق الهال (5%) عمولة، والتاجر معدل ربحه (20-30%) بصورة شرعية، أما المنتج فمتروك لقدره، فليس هناك أي ضمان إذا ما زاد العرض من مادة زراعية عن حاجة السوق أن يصل السعر إلى أدنى

من كلفة الإنتاج، بل أن يصبح صفراً. بمعنى أن يضطر المنتج إلى إتلاف محصوله أو أن يحجم عن جنيه، وهذه حالة تحدث كل سنة لمادة أو أكثر في عدد من المحافظات.

الغريب في الأمر أن السوق يأخذ حاجته من هذه المادة الفائضة ويبيعها بالسعر المحدد، في حين أن المنتج كثيراً ما يضطر في هذه الحالة إلى بيع بضاعته بسعر أدنى، وفرق السعر يذهب ربحاً للتاجر. أما الحالة المعاكسة عند قلة العرض عن الطلب في السوق، فالتاجر يهرع لتلقي المحصول فوراً من المزرعة بسعر أعلى قليلاً عن السعر المحدد ويبيعه بأسعار عالية جداً في السوق السوداء. وهنا تظهر الفروق الشاسعة بين أسعار المزرعة وأسعار المستهلك، كل هذا من نتاج هذه السوق التي وصلت أحياناً إلى (100%) تذهب كلها إلى جيوب التاجر الوسيط. ولم يقف عند هذا الحد، بل هو يتدخل في عملية تسويق السلع المحصورة بالدولة لتحقيق الأرباح الطائلة منها أيضاً. لذلك فإن التسويق الحكومي– رغم التخوفات السابقة– فإنه يبقى أكثر رحمة بالمنتجين والمستهلكين على حد سواء.

أما الأمر الأكثر أهمية فهو ضرورة تخطيط الإنتاج، وتخطيط تسويقه واتباع نظام للتسعير المخطط لتحقيق قيمة إنتاجية للمنتج، يضمن بها المجتمع تحقيق توزيع الناتج الاجتماعي الإجمالي بين مختلف فروع النشاط حتى بين العاملين في مجالات الإنتاج والخدمات.

4. أسس تحديد الأسعار في القطر العربي السوري:

تقوم الأجهزة المركزية بتحديد أسعار شراء بعض المحاصيل الزراعية، بينما تبقى أسعار بعضها الآخر خاضعة للتقلبات، ولا تحكمها قرارات لجان التسعير التي تحدد أسعار بيعها. ويتم نظام تسعير المحاصيل الرئيسة في القطر العربي السوري– كما جاء في الخطة الخمسة العاشرة– ووفقاً للأسس التالية [6]:

1.الاستمرار باعتماد السياسة السعرية للسلع الإستراتيجية بحيث يتضمن السعر الإداري المحدد التكلفة الحقيقية للإنتاج مضافاً إليها هامش ربح يحقق دخلاً مناسباً للمزارع وذلك ضماناً لتوجيه العملية الزراعية ولتنفيذ الخطط والبرامج المقررة. على أن تخضع باقي السلع للأسعار الرائجة وحسب العرض والطلب.

2.تسعير مستلزمات الإنتاج التي تؤمنها الدولة بكلفتها الحقيقية المحسوبة وفقاً للمعايير النمطية للسلعة والرقابة على السوق المحلية لمنع الاحتكار.

3.تسعير السلع الرئيسة الغذائية أو التي يتم تسويقها وتصنيعها من قبل الدولة (قمح، قطن، شوندر سكري، تبغ) بالنسبة للمساحات والإنتاج المخططين، أما بالنسبة للمساحات المخالفة منها، فيخضع تسعيرها للسعر العالمي إذا كان أقل من السعر الإداري المحدد.

4.تسعير بعض المحاصيل البديلة المقترحة لتشجيع المنتجين على زراعتها مع الأخذ بالحسبان الحاجة الاقتصادية للمحصول البديل، وأهميته في التصدير وإسهامه في تحسين خواص التربة وتوفير المياه، وذلك في إطار المحافظة على استدامة الموارد وتوفير فرص العمل.

5.منح هامش ربح جيد للمحاصيل البديلة ذات العائد الاقتصادي للسنوات الأولى بهدف تشجيع الفلاحين على زراعتها والتعود على التعامل معها.

على صعيد الواقع نرى الفلاحين المنتجين بصورة عامة غير راضين بالأسعار التي تعلنها الدولة لمنتجاتهم، حيث إن الزيادات في الأسعار للمحاصيل الزراعية لم تكن منسجمة مع الزيادات في تكاليف الإنتاج أو مع الزيادات في أسعار السلع الاستهلاكية التي يحتاجها الفلاحون. كذلك فهي لا تسهم في تصحيح العلاقة بين الدخول الريفية والدخول المدنية، كما أن السياسة السعرية لم تمنح السعر المشجع على زيادة الإنتاج من المحاصيل المرغوب في زيادتها.

وتجدر الإشارة إلى أن السياسة الحكومية تقوم أحياناً بدعم الإنتاج الزراعي ببيع مستلزماته بأسعار أقل من تكاليفها، لكنها بنفس الوقت تشتري الإنتاج بأسعار التكاليف مع ربح بسيط للمنتج، وأحياناً دونه مما يؤدي إلى تهريب قسم من مستلزمات الإنتاج وكذلك جزء من الإنتاج ذاته إلى الأسواق المجاورة، مما يشكل مصدر ربح إضافي كبير للمنتجين المهربين لمواد مثل: (الأعلاف، الأسمدة، الأغنام والقمح)، مما يؤدي إلى ضرر كبير بالاقتصاد الوطني. لذلك يجب إعادة النظر بهذه السياسات، وتطبيق نظام تسعير اقتصادي يقوم على أساس موضوعي بحيث يرفع من مستوى معيشة الفلاحين من خلال رفع مستوى دخولهم، وليس على أساس تخفيض أسعار مستلزمات الإنتاج دون التكلفة، وتحقيق خسارة للدولة. كما يجب بالنسبة للسعر النهائي أن يزيد سعر الأساس عن التكلفة المحسوبة بنسبة تغطي جزءاً من الأخطار المحتملة، ثم إضافة هامش ربح مشجع للفلاح يرفع من مستوى معيشته، ويضمن له دخلاً ثابتاً ومستقراً نوعاً ما [7].

الاستنتاجات والتوصيات:

يمكن في الختام وضع بعض التوصيات المقترحة في إطار الخطط الخمسية الزراعية، أهمها:

1.وضع خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للقطر تتضمن أهدافاً محددة في مجال الإنتاج الزراعي تقوم على تأمين ما يمكن من حاجة الاستهلاك من:

- السلع الغذائية التي تتصف بكونها غذاءً رئيساً.
- المواد الأولية للصناعات الزراعية المحلية، وبما يحقق أكبر قدر من التشغيل الاقتصادي للمصانع.
- المحاصيل الزراعية التصديرية التي يتمتع القطر بميزة نسبية في إنتاجها بتكلفة مقبولة.

2.تضمين خطط التنمية والوسائل والبرامج والاستثمارات اللازمة للوصول إلى الأهداف الإنتاجية المحددة، وأهم هذه الوسائل:

- تحديث وسائل وطرق الاستثمار الزراعي والإدخال المدروس والمخطط للمكننة الزراعية في مختلف مراحل عمليات الاستثمار الزراعي.
- تطوير إنتاجية العمل في القطاع الزراعي عن طريق تدريب الفلاحين على طرق الزراعة الحديثة، وتوفير مستلزمات الإنتاج المحسنة، وتحسين المستوى المعيشي للريفيين.
- التوسع في استصلاح الأراضي، وإقامة مشاريع الري بغية زيادة مساحة الأراضي المروية، وإنهاء مشاكل الملوحة والتصحر وغيرها من المشاكل التي تحد من إنتاجية الأرض.
- التوسع في تقديم الخدمات الزراعية من إرشاد وتسليف وتسويق وغيرها من الخدمات، بغية الوصول إلى الاستثمار الأمثل للأراضي الزراعية المتاحة.
- تطوير البحوث الزراعية، وتوفير مستلزمات إسهامها في حل المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي.
- تطوير القطاع الزراعي التعاوني، وحل المشاكل التي تعترض الإسهام الأمثل في تنمية الإنتاج الزراعي من جهة، وتحويل الجمعيات الخدمية إلى جمعيات إنتاجية ليتم الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير.
- تكثيف استخدام الأراضي الزراعية البعلية منها والمروية.
- تنمية وتطوير الثروة الحيوانية وتوفير الرعاية الصحية، وتحسين صفاتها الإنتاجية بما يضمن تحقيق التوازن والتكامل بين الإنتاجين الحيواني والنباتي.

• والأهم من ذلك كله هو اتباع التخطيط الشامل للزراعة، بحيث توضع الخطط المسبقة المدروسة جيداً والتي تحقق الأهداف المطلوبة سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية، وتتبع تنفيذها من البداية وحتى تحقيق المطلوب منها.

لكن هذا الأمر سيبقى متعذراً مهما كانت رغبة الدولة في ذلك، حتى يحين الوقت الذي تتحقق فيه سيطرة التعاونيات الإنتاجية ومزارع الدولة على القسم الأعظم من النشاط الزراعي، بالتكامل مع بقية قطاعات الاقتصاد الوطني في جسد واحد، والسير قدماً في طريق التنمية الاقتصادية الشاملة.

المراجع:

[1]. المكتب المركزي للإحصاء. *المجموعة الإحصائية*، دمشق، 2007.

[2]. المكتب المركزي للإحصاء. *المجموعة الإحصائية*، دمشق، 2006.

[3]. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. *التنمية الزراعية في الوطن العربي*، القاهرة، 2006.

[4]. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القاهرة، 2006.

[5]. مبارك، عبد الله. *إدارة التسويق الزراعي والغذائي العالمي*، المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة العالمية، القاهرة، 2004، 659.

[6]. هيئة تخطيط الدولة. *الخطة الخمسية العاشرة*، دمشق، 2005.

[7]. حبيب، مطانيوس. *اقتصاديات الزراعة*، جامعة دمشق، 2003، 728.

[8]. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القاهرة، 2005.

[9]. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القاهرة، 2007.

[10]. مديرية الحسابات القومية. *النشرة السنوية*، دمشق، 2007.